

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

## رئيس هيئة الأسواق يشرح أن هدف نظام «ما بعد التداول» الجديد سيرفع البورصة لمستويات الأسواق الناشئة الحجرف: سنفصل التسويات النقدية عن عمليات التقاص

كامل للبنية التشريعية متمثلة في تعديلات قانون هيئة أسواق المال واللائحة التنفيذية التي تمثل انطلاقة حقيقية أكبر منظومة تشريعية لأخية لتنظيم سوق الكويت المالي.

**كل الأطراف المعنية بالنظام على دراية بعد اجتماعات استمرت عام**

**اتفقنا مع «البورصة» و«المقاصة»**

**و«المركزي» على 4 أهداف أساسية للنظام**

**إننا نسير وفق إستراتيجية وأهداف وضعناها بالبداية لنعيد ريادة السوق الكويتية**

واشار إلى أن «هيئة الأسواق» ستبدأ باختبار أولي على تطبيق نظام «ما بعد التداول» في نوفمبر المقبل، حيث الحاجة لتأهيل البنية التحتية والتقنية لدى جميع الأطراف المعنية بالتطبيق وهم شركة البورصة و«المقاصة» وشركات الوساطة العاملة بالسوق، لافتاً إلى أن الاختبارات ستستمر حتى التطبيق الفعلي بنهاية 2017 وفقاً لما هو مخطط له.

وذكر في هذا السياق أن قرار الوسيط المؤهل الذي صدر من شأنه أن يزيد من دور الوسيط المؤهل بالسوق خلال الفترة المقبلة.

وأضاف: هدفنا أن يسترد السوق دوره الريادي، خاصة أننا بالكويت لدينا جميع الإمكانيات سواء التشريعية أو الفنية والتقنية، كما لدينا الرغبة الصادقة لإعادة الريادة للسوق الكويتي من خلال الخطط التطويرية والأدوات، مشيراً إلى أن سوق المال الكويتي سيكون مملوكاً للقطاع الخاص بشكل كامل وهذا أمر غير موجود بالمنطقة.

الفريق مع كل من الشركة الكويتية للمقاصة، وشركة بورصة الكويت، وبنك الكويت المركزي، وتم الاتفاق على 4 نقاط أساسية وهي:

- توحيد دورة تسوية معاملات الأوراق المالية لجميع المتعاملين، لتصبح دورة التسوية «يوم تداول + 3 أيام عمل» (3+T).
- العمل وفق نظام «التسليم مقابل الدفع» (Delivery Vs payment) المعتمدة من قبل بنك التسويات الدولية.
- فصل نشاط التسويات النقدية عن نشاط التقاص.
- اتمام التسويات النقدية المتعلقة بتداول الأوراق المالية من خلال مؤسسة مالية مخصصة من قبل بنك الكويت المركزي.

وشرح د. الحجرف أن قرار نظام ما بعد التداول يأتي انسجاماً مع توجهات هيئة أسواق المال في العاملين الماضيين، اللذين شهدوا تطوير

نوعي لتحقيقها». وفي سؤال عن ملكية القطاع الخاص في الشركة الكويتية للمقاصة بعد اعتماد النظام الجديد، قال إن هيئة أسواق المال تملك 28٪ وهي الملكية التي انتقلت إليها ضمن أصول السوق وفقاً للقانون، مؤكداً إلى أن «المقاصة» مملوكة وتدار حالياً من القطاع الخاص، وانها شريك استراتيجي للهيئة في تنفيذ منظومة «ما بعد التداول» مثل باقي الأطراف ذات الأخرى ذات العلاقة.

**عام من العمل**

وبين أن إقرار نظام «ما بعد التداول» جاء بعد اجتماعات عديدة مع الأطراف المعنية استمرت لمدة عام تقريباً، وذلك عن طريق فريق فني متخصص من هيئة أسواق المال برئاسة نائب رئيس مجلس المفوضين مشعل العصيمي، حيث اجتمع



د. تاييف الحجرف

وفي اجابة عن سؤال عن امكانية أن تشارك شركة المقاصة في بنك التسويات عبر الملكية أو بأي صيغة أخرى، أجاب د. الحجرف قائلاً: «كل مقترح يبحث في جدواه، ويصدر القرار أصبح هناك وضوح لكل الأهداف التي

وأضاف د. الحجرف أن جميع الأطراف المعنية ذات العلاقة على دراية بالنظام الذي سينفذ، مشيراً الصيغة النهائية حول طبيعة الفصل لم تتبلور بعد، لكن جميع البدائل مطروحة للوصول إلى الصيغة الأمثل لآلية الفصل.

### خصصة البورصة بعد 30 سبتمبر

وحول جديد الخصصة ذكر د. الحجرف أن مشروع الخصصة بدأ بخطوة نقل مهام إدارة السوق إلى شركة بورصة الكويت في 25 أبريل الماضي وهي المرحلة التي تنتهي في 30 سبتمبر المقبل، ومن ثم تبدأ المرحلة المتعلقة بالخصصة الفعلية وما تتطلبه من إجراءات لاستيفاء مواد القانون وخاصة (المادة 33) التي حددت توزيع رأس المال والجهات التي يمكنها التقدم للمزايدة الخاصة بحصة المشغل العالمي.

**بنك للتسويات النقدية.. و«المركزي» دور أساسي في النظام الجديد**

**شركة المقاصة مملوكة للهيئة بـ28٪.. والقطاع الخاص مستمر فيها**

**قد ننشئ بنكاً منفصلاً للتسويات النقدية أو عبر البنوك الكويتية**

**اختبار أولي للنظام الجديد نوفمبر المقبل.. والتطبيق الفعلي بعد عام**

إعداد: شريف حمدي  
أوضح رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال د. تاييف الحجرف في مقابلة مع قناة «العربية» أهداف القرار التي اتخذته الهيئة أول من أسس لانطلاق نظام ما بعد التداول.

وقال د. الحجرف: إن نظام «ما بعد التداول» هو منظومة متكاملة تهدف إلى رفع تصنيف سوق الكويت المالي للوصول إلى مصاف الأسواق الناشئة وعودة ريادته كونه السوق الأقدم بالمنطقة والأكثر ديناميكية عبر تاريخه.

وبخصوص تفاصيل النظام الجديد، قال الحجرف: إن النظام سيعمل حسب المعايير العالمية، فسيتضمن فضلاً بين التسويات النقدية وعمليات التقاص، بحيث يخلق بنك التسويات النقدية المطلوب حسب معايير بنك التسويات النقدية، وسيكون المسؤول عن عملية التسويات النقدية، (بينما تقوم شركة المقاصة الكويتية بعمليات التقاص). وأوضح الحجرف أن بنك الكويت المركزي سيكون عنصراً أساسياً في نظام «ما بعد التداول»، لافتاً إلى أن التسويات النقدية سستتم إما من خلال بنك تسويات منفصل، أو من خلال البنوك الخاضعة للرقابة المباشرة للبنك المركزي.

رفعت نسبة الخصم لآسيا 56٪ عن شهر أغسطس لتصل 2,65 دولار للبرميل

## الكويت تدخل حرب أسعار النفط.. بخصومات قياسية

### رسالة مسؤول النفط سيظل مصدراً رئيسياً لعقود من الزمن



الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت جمال جعفر

ومقاولين وشركات عالمية، في السعي نحو تحقيق أهداف استراتيجية الشركة في مختلف مراحلها منذ أن بدأت عام 1995، فقد جنينا ثمارها وانعكس أثرها إيجاباً على رفع القدرة الإنتاجية، متغيرات السوق العالمية ومتطلبات التنمية ومقتضيات أنشطة الشركة، لتستلزم منا أكثر من أي وقت مضى العمل بروح الفريق الواحد نحو رسم استراتيجية واضحة الأهداف تحقق الرخاء والنماء لبلدنا الحبيب..»

**تقرير أسبوعي للجنة مراجعة التوجهات الإستراتيجية لعام 2040**

**علينا أن نحافظ على حصتنا في السوق العالمية**

ونذكر ان الناظر في مجموعة التحديات التي تواجهها التنمية في البلاد، ليلاحظ ان جملة السكان تتضاعف كل 20 عاماً وان غالبيتهم من فئة الشباب المتطلعين لدخول سوق العمل، وهو ما يضع على كاهلنا المزيد من المسؤوليات في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالبلاد والحفاظ عليها.

وقال ان نفط الكويت ساهمت على مدى 80 عاماً في بسط الرخاء والتقدم في بلادنا، وقد تحقق ذلك نتيجة لما بذله الرعيال الأولين من العاملين والمقاولين الذين لم يكفوا أو يملوا يوماً، ان كانوا يعملون بكل جد واجتهاد على تحقيق أهداف الشركة وتطلعاتها، غير ان التحديات التي نواجهها اليوم، يدخلون الشركة مرحلة جديدة في عملياتها التشغيلية، سيدفعنا نحو الأخذ بتطبيقات، وبيوتيرة متسارعة ومتنامية، تقنيات الإنتاج الثانوي والثلاثي بالإضافة الى العمل على زيادة حجم الاستكشاف والتوسع في أعمال الحفر وصيانة الآبار، وكل ذلك يصيب في تعزيز قدرات الإنتاج من النفط والغاز.

واختتم جعفر حديثه قائلاً: انني أؤمن جهودكم، عاملين

قال الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت جمال جعفر ان لجنة مراجعة التوجهات الاستراتيجية تقوم حالياً بإعداد ملامح استراتيجية قطاع الاستكشاف والإنتاج ووضع أسسها وأهدافها حتى عام 2040.

وأوضح جعفر في الموجز الإخباري الذي حمل عنوان «بداية لبناء استراتيجية القطاع النفطي لعام 2040» والتي حصلت «الانباء» على نسخة منه، ان الإدارة العليا للشركة تتابع عن كثب أعمال هذه اللجنة من خلال التقرير الذي تقدمه لها اسبوعياً، وبذلك لتضع نصب عينها سيناريوهات المستقبل المرسومة من قبل مؤسسة البترول الكويتية برعاية المتغيرات التي طرأت على السوق العالمية والاعتبارات التي تفرضها متطلبات التنمية في البلاد مع التحديات التي تقتضيها طبيعة أنشطة الشركة.

وأضاف: النفط لا يزال مصدراً مهماً من مصادر الطاقة في العالم وتشير كل التقارير التي انه سيظل مصدراً رئيسياً لعقود من الزمن وهو ما يفرض على الكويت السوق العالمية في ظل تحديات ناشئة كالنفط الصخري فضلاً عن المساهمات الفاعلة للتكنولوجيا في استخلاص الموارد الهيدروكربونية من باطن الأرض وأثرها للموس في توفير المزيد منها بأسعار تنافسية كبرى.

وأشار إلى انه وعلى صعيد دعم التنمية المستدامة في بلادنا، فالشركة قد استثمرت منذ زمن بعيد مسؤولياتها الجسدية في دعم عجلة الاقتصاد الوطني والذي يعد بدوره ضمان الأمان للحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي واستقراره.



لقطة من وضع حجر الأساس ويبدو (من اليمين): نائب الرئيس في شركة «داو إيرل شيب»، ومات سيببستا وراميش وراماجندران ونزار العبدساني ومحمد الفرهود ورجا زيدان ومحمد حسين ودييش بونن

### «إيكويت» تدرش مصنعاً جديداً في أميركا

شركة «إيكويت» ثاني أكبر منتج للايثيلين جلايكول على مستوى العالم بحصة سوقية 12٪، ومن المتوقع الانتهاء منه خلال 2019، بطاقة انتاجية تقدر بـ 750 ألف طن متري سنوياً.

تكساس بالولايات المتحدة الأميركية. وتعتبر «إيكويت» أول شركة بتروكيماوية كويتية تقوم بتأسيس استثمارات في الولايات المتحدة الأميركية، وتأتي

دشنت شركة «إيكويت» للبتروكيماويات عبر شركتها المملوكة بالكامل شركة «أم إي جلوبيال»، حجر أساس مصنعاً جديداً للإيثيلين جلايكول في مدينة فريبورت ضمن ولاية

الصخري وانخفاض الإنتاج الكندي عقب حرائق الغابات. وذكر ان الأعضاء الرئيسيين في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يركزون على التنافس على حصة في السوق بدلاً من خفض الإنتاج لدعم الأسعار.

وقال ان مؤسسة البترول العالمي والتعرف على كمية المعروض النفطي ومن ثم اتخاذ قرار الخصم للسوق النفطية التي أظهرت موجة من عدم الاستقرار والذي يجب معه تقديم تسهيلات وتخفيضات تتماشى مع الدول المنتجة التي تنافسنا على التصدير.

في أغسطس، وطرأ تغيير على سعر الشحنات المتجهة إلى منطقة البحر المتوسط لتستقر عند سعر برنت مخصوماً منه 5,1 دولارات للبرميل.

وتم تحديد سعر الشحنات الكويتية إلى الولايات المتحدة عند مستوى مؤشر أرجوس للبخام العالي الكبريتي مخصوماً منه 1,50 دولار للبرميل على أساس التسليم على ظهر السفينة. وقال المصدر ان السوق الأميركي أظهر زيادة في الطلب خلال الشهرين الماضيين عقب انخفاض الإنتاج الأميركي من النفط

خلال شهري سبتمبر وأكتوبر المقبلين مما يعني خروج أكثر من مليون برميل يومياً من تلك المنطقة. وقال ان الكويت خفضت سعر البيع الرسمي لشحناتها من النفط الخام إلى شمال غرب أوروبا إلى سعر برنت للبيع الاجل مخصوماً منه 5,15 دولارات للبرميل مقارنة مع خصم قدره 5,75 دولارات للبرميل عن سعر برنت في أغسطس.

وتقرر خفض سعر البيع الرسمي للشحنات المتجهة إلى ميناء سبدي كرير المصري المطل على البحر المتوسط إلى سعر برنت مخصوماً منه 5,15 دولارات للبرميل مقارنة مع خصم قدره 5,4 دولارات

**مصدر مسؤول: إيران تنافس أسواقنا التاريخية.. إنها معركة وعلينا التحرك**

**سياستنا الآن بيع النفط الخام أفضل من بيعه مكرراً بربحية أقل**

وأشار الى ان السعر المحدد لدول جنوب شرق آسيا جاء منماشيا مع الخصومات التي قدمتها العراق والسعودية وإيران والتي انخفضت عن الأسعار السابق بأكثر من دولار، مبيناً ان هوامش التكرير في آسيا سيئة للغاية وسوف تدخل المصافي في عمليات صيانة دورية

أحمد مغربي

دخلت الكويت من جديد حرب الأسعار المشتعلة بين المنتجين الكبار في المنطقة وأصبحت تناور بالأسعار للفوز بأكبر مردود سعري في ظل المنافسة الشرسة للفوز بأكبر حصة في دول جنوب شرق آسيا وأوروبا، وجاءت تلك الخطوات عقب تقديم إيران والسعودية والعراق أكبر خصومات شهرية منذ عام 2008.

ووفقاً لمصدر نفطي مسؤول في مؤسسة البترول الكويتية لـ «الانباء» فان الكويت قدمت خصماً كبيراً في سعر النفط الذي تتبعه إلى آسيا، مقارنة مع سعر نظيره من الخام السعودي والإيراني في سبتمبر المقبل، وجرى تحديد سعر البيع الرسمي لشحنات الخام الكويتي إلى آسيا عند متوسط خامي عمان و دبي مخصوماً منه 2,65 دولار للبرميل بما يقل 95 سنتاً عن شهر أغسطس والذي تحدد عند 1,70 دولار.

**منافسة إيران**

وذكر المصدر ان الكويت تريد المنافسة في أسواق آسيا وذلك عقب عودة الإنتاج الإيراني بقوة لتحقيق أعلى مردود عقب رفع العقوبات الغربية، مشيراً الى ان إيران قامت مؤخراً بزيادة إنتاجها النفطي بحوالي 800 900 ألف برميل يومياً لمواكبة السوق العالمية. وأضاف: «إيران تنافس أسواقنا التاريخية..إنها معركة وعلينا التحرك بسرعة..»

وأشار الى ان السعر المحدد لدول جنوب شرق آسيا جاء منماشيا مع الخصومات التي قدمتها العراق والسعودية وإيران والتي انخفضت عن الأسعار السابق بأكثر من دولار، مبيناً ان هوامش التكرير في آسيا سيئة للغاية وسوف تدخل المصافي في عمليات صيانة دورية